مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 04 العدد 01 جوان 2021

الانفتاح التجاري والحساب الجاري، أية علاقة؟

حالة الجزائر–دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1989–2018)

The Trade Openness and Current Account, Any relationship?
Case of Algeria - Econometric Study using ARDL Model during the period (1989-2018)

جلطي العربي[1*]، شمة نوال[2]

[1] مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي، جامعة غليزان (الجزائر)، larbi.djelti@univ-relizane.dz

[2] مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي، جامعة غليزان (الجزائر)، nawal.chemma@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/29 **تاريخ القبول: 2021/06/10**

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري في الجزائر وأداء حسابها الجاري خلال الفترة الممتدة ما بين (1989–2018)، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للانفتاح التجاري على رصيد الحساب الجاري على المدى الطويل، وذلك راجع إلى ضعف قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، هيكل الصادرات الجزائرية التي تفتقر إلى التنويع، والمنحى التصاعدي لقيمة الواردات الجزائرية مما يعكس فشل سياسة إحلال الواردات المنتهجة من طرف الجزائر، بينما سعر الصرف الحقيقي الفعلي فليس له أي تأثير على رصيد الحساب الجاري، وذلك راجع إلى ضعف مرونة العرض المحلي من السلع المصدرة، والتدخل المستمر من قبل البنك المركزي الجزائري في تخفيض قيمة الدينار. للتقليل من هذا العجز قدمنا اقتراحات تتضمن إصلاحات اقتصادية، أهمها استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير المناخ الملائم للاستثمار.

كلمات مفتاحية: تحرير التجارة الخارجية؛ رصيد الحساب الجاري؛ التكامل المشترك؛ نموذج ARDL؛ الجزائر
تصنيف JEL: F13 ؛ F32 ؛ C32.

Abstract : This study aims to analyze the relationship between Algeria's trade openness and its current account balance over the period between (1989-2018), autoregressive distributed lag model (ARDL) was applied.

The results of the study has been indicated a negative impact of trade openness on the current account balance on long-run, owing to the weak value of the foreign direct investment (FDI) for Algeria, Algeria's exports structure which lack diversification, the grew continuously of Algeria's imports value , reflecting the failure of Algeria's imports substitution policy, while the real effective exchange rate had no effect on the Algeria's current account balance,, owing to the weak of the domestic supply flexibility of exported goods and the continued intervention of Algeria's Central Bank for dinar devaluation. To reduce this deficit, we have suggested proposals that include economic reforms, the most important of which is to attract the FDI by providing an appropriate investment climate.

Keywords: Foreign trade liberalization; Current account balance; Co-integration; ARDL model; Algeria
Jel Classification Codes : F13 ; F32 ; C32

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، سعت الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية بداية من سنة 1989، وذلك في إطار سياسات الإصلاح الهيكلية للاقتصاد الوطني بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، التي كانت تهدف إلى إعادة تكوين احتياطي الصرف من خلال تنويع وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات والتقليل من قيمة الواردات وبالتالي تحسن رصيد الحساب الجاري الذي يعد مكونا رئيسيا من مكونات ميزان المدفوعات. لكن على الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات من 78.1 مليار دينار جزائري سنة 1989 إلى 5191.1 مليار دينار جزائري سنة 2018، إلا أن عجز رصيد الحساب الجاري ارتفع من –7.6 مليار دينار جزائري سنة 1989 إلى –1343.8 مليار دينار جزائري سنة 2018.

إن أهمية الدراسة تكمن في معرفة ما مدى نجاح الجزائر في خياراتها المطبقة في تحرير التجارة الخارجية، خاصة ما تعلق منها بسياسة تخفيض قيمة العملة واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إن الهدف من هذه الدراسة هو تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري في الجزائر وأداء حسابها الجاري خلال الفترة الممتدة ما بين 1989 و2018، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). من هذا المنطلق يمكن وضع إشكالية الدراسة كالتالي: **ما مدى تأثير سياسة تحرير التجارة الخارجية المنتهجة من طرف الجزائر على حسابها الجاري خلال الفترة (1989–2018)؟**

كما قمنا بطرح الفرضية الأساسية التالية: هناك علاقة ايجابية بين درجة الحرية التجارية وأداء الحساب الجاري، فكلما زادت درجة الحرية التجارية أدى ذلك إلى ارتفاع ايجابي في رصيد الحساب الجاري.

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج البحث النظري من خلال مسح بعض الأدبيات النظرية، المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في إطار تسليط الضوء على أبعاد الظاهرة المدروسة، إضافة إلى المنهج الاستقرائي من خلال نماذج الاقتصاد القياسي بالاستعانة ببرنامج Eviews 10 لتغطية محاور الدراسة القياسية من الجانبين الإحصائي والاقتصادي. بيانات متغيرات الدراسة عبارة عن سلاسل زمنية من سنة 1989 إلى سنة 2018، المتغيرات المفسرة هي سعر الصرف الحقيقي الفعلي (REER) للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، الانفتاح التجاري (TO) وهو عبارة عن نسبة مئوية لمجموع قيم الصادرات (X) والواردات (M) من الإنتاج الداخلي الخام (GDP) بالأسعار الجارية ، أما المتغير التابع (CA) فهو عبارة عن نسبة مئوية لرصيد الحساب الجاري(CAB) من الإنتاج الداخلي الخام (GDP) بالأسعار الجارية. أخذت بيانات REER من موقع البنك العالمي، أما بيانات CA، CAB، GDP، X و M من موقع الديوان الوطني للإحصائيات وموقع بنك الجزائر.

ولعرض الدراسة قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية: المحور الأول تناولنا فيه المراحل الثلاث لتطور التفكير التجاري بدءا من سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط التجاري ثم سياسة الحماية التجارية إلى سياسة الحرية التجارية التي تقوم على فكرة الدولة المنظمة وليست الدولة المتدخلة في النشاط التجاري. في

المحور الثاني أشرنا إلى مؤشرات قياس كل من درجة الحرية التجارية والحماية التجارية، في المحور الثالث تناولنا الطريقة والأدوات من خلال الإشارة إلى نموذج الدراسة ومصادر بيانات متغيرات الدراسة وأخيرا في المحور الرابع تناولنا فيه النتائج ومناقشتها من خلال دراسة وصفية تحليلية وقياسية لمتغيرات الدراسة.

من بين الدراسات السابقة التي تناولت جانبا من هذا الموضوع:

– دراسة (Ban and Maftei، 2014) توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف والانفتاح التجاري في رومانيا لهما تأثير هام على رصيد الحساب الجاري في المدى الطويل.

– دراسة (Sofjan، 2017) توصلت الدراسة التي أجريت على اندونيسيا إلى أن الدخل العالمي، السعر النسبي وضرائب التصدير تؤثر على حجم الصادرات في المدى البعيد، في حين يتأثر حجم الواردات بالسعر النسبي، الدخل المحلي والرسوم على الواردات. أما على المدى القصير فإن سياسات التحرير لها تأثير ايجابي وهام على الواردات.

– دراسة (Nwosa، 2018) توصلت الدراسة إلى أن تدابير التحرير التجاري في نيجيريا كان لها أثر ضعيف على تنويع الصادرات، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر هام ولكن سلبي على تنويع الصادرات في نيجيريا.

مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

مقارنة بالدراسة الأولى توصلنا إلى وجود أثر سلبي للانفتاح التجاري على رصيد الحساب الجاري بينما توصلت ذات الدراسة إلى وجود اثر ايجابي للانفتاح التجاري على رصيد الحساب الجاري، ويمكن تفسير ذلك إلى التباين في هيكل الصادرات الجزائرية وهيكل الصادرات لدولة رومانيا.

مقارنة بالدراسة الثانية توصلنا إلى وجود أثر سلبي وهام للانفتاح التجاري على قيمة الواردات في المدى الطويل بينما ذات الدراسة أشارت إلى عدم وجود أي تأثير للانفتاح التجاري على قيمة الواردات في المدى الطويل.

أما نتائج الدراسة الثالثة فجاءت مماثلة لنتائج دراستنا، حيث أن الانفتاح التجاري في كل من الجزائر ونيجيريا كان له اثر سلبي على قيمة الواردات نتيجة ضعف النسيج الصناعي في كلا البلدين والاعتماد شبه الكلي على مداخيل المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة.

2. سياسات تحرير التجارة الخارجية، سياسة عدم التدخل وسياسة الحماية التجارية

من الأهمية أن نلاحظ تطور التفكير في السياسة التجارية، ولقد حدد Corden ثلاث مراحل من التفكير: التجارة الحرة كامتداد من سياسة عدم التدخل، التدخل التجاري كالثاني الأفضل في حالة التجارة الحرة، والأداة التجارية كواحدة من جميع أدوات سياسة تصحيح التشويه. في المرحة الأولى هيمن التقليد الكلاسيكي الليبرالي على الفكر الاقتصادي، حيث أخذت التجارة الحرة بعين الاعتبار كحالة خاصة من سياسة عدم

التدخل، وتحت ظرف معين ربما تقود التدفقات الحرة للسلع والتوظيف الكامل للأسواق إلى تحقيق أفضل وأقصى قدر من الرفاهية للأطراف التجارية، وبالتالي فإن أي تدخل تجاري غير ضروري.

المرحلة الثانية من التفكير أتت لإدراك بأن افتراض المنافسة التامة في صالح سياسة عدم التدخل غير صحيح، ولقد برزت الحجج المؤيدة للتدخل في التجارة حين تبين أن بعض إخفاقات السوق تجعل التجارة الحرة غير ملائمة.أما المرحلة الثالثة من التفكير فقد شوهدت بها تطورات هامة في جوانب عديدة، أولا:" *كسرت الصلة بين حالة التجارة الحرة وحالة عدم التدخل."* ثانيا، ليس هناك أيضا افتراض بأن التدخل التجاري مناسب، ثالثا في بعض الظروف عندما لا تستخدم الأدوات المباشرة أو عندما لا يمكن أن تستخدم، فإن التدخل التجاري ربما لا يزال أفضل من لا شيء (Huang, 1998 p 10–11) .

في إطار هذا التفكير تضافرت الجهود الدولية في مؤتمر بريتون وودز الذي أنعقد بولاية نيوهمبشير بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944 لإنشاء مؤسسات دولية تدعم، تضبط وتنظم سياسات تحرير التجارة الخارجية بين الدول، ومن بين هذه المؤسسات الدولية البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (GATT: The General Agreement on Tariffs andTrade) التي حلت محلها منظمة التجارة العالمية (WTO: *World Trade Organization*)، وبمرور الوقت تعاونت هذه المؤسسات على الحد من الحواجز التجارية وتشجيع التجارة غير المقيدة بين الدول(Ray, 2006, p 01).

إن سياسة تحرير التجارة في ظل WTO تضم ثلاث مكونات أساسية: توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق من خلال العمل على تحويل جميع الحواجز غير الجمركية إلى تعريفات جمركية مع تخفيضها، التخفيض من الإعانات أو الدعم المحلي المشوه للتجارة، وتخفيض كلا من حجم الصادرات المدعمة والنفقات عليها. في إطار WTO مصطلح الوصول إلى الأسواق يعتبر مصطلح قانوني يشير إلى الشروط التي تفرضها الحكومة والتي يمكن بموجبها دخول منتج ما إلى بلد ما، حيث يتداول بشكل حر داخل ذلك البلد في ظل ظروف طبيعية(Emeka, 2018 , p 70).

1.2 السياسة التجارية

تحدد السياسة التجارية المعايير، الأهداف، القواعد، واللوائح المتعلقة بالعلاقات التجارية بين البلدان، وهذه السياسات خاصة بكل بلد ويتم صياغتها من قبل المسؤولين الحكوميين لهذه البلدان، ويتلخص هدفها في تعزيز العلاقات التجارية بين بلد ما وبلدان أخرى. تتضمن السياسة التجارية لأي دولة: الضرائب المفروضة على الواردات والصادرات، التعريفات الجمركية، الحصص، الرسوم، إعانات الدعم وعمليات الحظر، كما تتضمن مسائل تتعلق بمعايير السلامة والجودة. ويمكن للسياسات التجارية أن تتخذ أبعادا مختلفة تبعا لعدد الأطراف المشاركة في هذه السياسة، وعلى هذا فإن هناك سياسات تجارية وطنية، سياسات تجارية ثنائية، سياسات تجارية إقليمية وسياسات تجارية دولية (Emeka, 2018, p 68).

2.2 تحرير التجارة الخارجية

حسب (Huang, 1998, p 13) "*إن تحرير التجارة هو عملية التي تجعل استخدام نظام الأسعار أعظم، الأمر الذي يجعل النظام التجاري أكثر شفافية ويجعل الأسعار المحلية أقرب إلى الأسعار العالمية*.". إن تحرير التجارة يعبر عن عملية إزالة الحواجز المباشرة وغير المباشرة أمام التجارة الدولية، زيادة حجم التجارة الخارجية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أن تصبح الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود واسعة الانتشار، كذلك الشركات المتعددة الجنسيات (Gunay & Muhsin, 2016, p 157).سياسات تحرير التجارة هي:" *السياسات التي تسمح بالتدفق غير المقيد للسلع والخدمات*." ، يذهب Bienen أبعد من ذلك حيث يعرّف تحرير التجارة بأنه تخفيض الرسوم/الضرائب، الإعانات، اللوائح والحواجز(على سبيل المثال الحصص والقيود الكمية) المرتبطة بواردات أي بلد وصادراته، فضلا عن التغييرات في عملية الصرف الأجنبي المرتبطة بالتجارة. ولأن WTO(GATT سابقا) هي المنظمة المكلفة بالتفاوض وتنفيذ سياسات التجارة الدولية، فإن عضوية GATT/ WTO تعتبر بمثابة وكيل لتنفيذ سياسات تحرير التجارة (Ray, 2006, p 10).

حسب Michaely et al.,. فإن تحرير التجارة ينطوي على "*أي تغيير الذي يقود النظام التجاري للدولة نحو الحياد، بمعنى تقريب اقتصادها من الحالة التي ستسود إذا لم يكن هناك تدخل حكومي في النظام التجاري*." (Gul, 1999, p 98–99) .

3.2 سياسة عدم التدخل

إن المدافعون عن سياسة عدم التدخل يلتزمون بميكانيزمات السوق ويرفضون تدخل الحكومة في التجارة الدولية، بينما نهج التجارة الحرة يسمح فعلا للحكومة لاستهداف والعمل على مصادر التشويه المحلي أو فشل السوق(Ming, 1998, p 2).

الجدول 1: الفرق بين سياسة التجارة الحرة وسياسة عدم التدخل

	سياسة التجارة الحرة	سياسة عدم التدخل
الأهداف	الكفاءة الاقتصادية الكلية	الكفاءة الاقتصادية الكلية
دور الحكومة	تجارة دولية مقيدة	تجارة دولية غير مقيدة
	إذا كان هناك تشويه محلي فإن التجارة الحرة يمكن أن لا تكون مثالية، من الأفضل أن يتعامل مع مصادر التشويه أو إخفاقات السوق.	أي سياسة حكومية لتقييد التجارة سوف تكون غير ضرورية وغير فعالة تؤدي إلى خسارة الرفاهية (تدخل الحكومة من المحتمل أن يحدث خسائر ثقيلة الوزن)

المصدر: Ming, 1998, 3

4.2 سياسة حماية التجارة

يقصد بسياسة حماية التجارة تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال سن التشريعات والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الأجنبية، وقد تتم تلك السياسات الحمائية في شكل فرض ضرائب جمركية للحد من دخول السلع الأجنبية، حيث ترفع أسعارها أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص، أو عقد الاتفاقيات الدولية لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها، وقد يصل الأمر إلى حظر دخول السلعة الأجنبية للسوق المحلية كلية، كما قد تأخذ الحماية شكل إعانات للمنتجين المحليين لتتمكن السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية، أو استخدام سعر الصرف كأداة تجارية (مصراوي،2017 ، ص 26).

3.قياس الحرية التجارية والحماية التجارية

1.3 قياس الحرية التجارية

1.1.3 مقاييس الحرية التجارية لـ Squalli and Wilson:

هناك ثلاث مقاييس لقياس الانفتاح التجاري (Tee et al., 2018, p 178–179).

TS: هي الحصص التجارية الاسمية، وهي تتعلق بالبعد المحلي. WTS : هي الحصص التجارية العالمية، وهي تتعلق بالأبعاد العالمية.

CTS: هي الحصص التجارية المركبة، لها ميزة البعد المتعدد للانفتاح التجاري وبالتالي القدرة على توفير أفضل فهم لظروف الانفتاح التجاري للدولة.

$$TS = (X + M)_i \ / \ GDP$$

$$\sum_{j=1}^{n}(X + M)_j / WTS = (X + M)_i$$

$$CTS = N\ (TS\ X\ WTS)$$

2.1.3 مؤشر Heritage Foundation:

إن مقياس الحرية التجارية هو مقياس مركب لمدى الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على الواردات والصادرات من السلع والخدمات، وتستند درجة حرية التجارة على مدخلين:

– متوسط معدل التعريفة الجمركية المرجحة تجاريا – الحواجز غير الجمركية (NTB_S)

إن الواردات المختلفة التي تدخل دولة ما من الممكن أن تواجه تعريفات مختلفة في كثير من الأحيان، ويستخدم المتوسط المرجح للتعريفة الجمركية أوزانا لكل تعريفة استنادا إلى حصة الواردات من كل سلعة، إن متوسط التعريفات المرجح هو مقياس كمي بحت.

يتم حساب درجة الحرية التجارية باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{Trade freedom}_i = (((tariff_{max} - tariff_i)/(tariff_{max} - tariff_{min})) * 100) - NTB_i$$

حيث:

$Trade\ freedom_i$: تمثل الحرية التجارية في البلد i

$tariff_{max}$: يمثل الحد الأعلى لمعدل التعريفة الجمركية (%)

$tariff_{min}$: يمثل الحد الأدنى لمعدل التعريفة الجمركية (%)

$tariff_i$: يمثل المتوسط المرجح لمعدل التعريفة الجمركية في البلد i (Heritage Company, 2014, p 477).

يتم بعد ذلك طرح عقوبة المترتبة عن الحواجز غير الجمركية من النقاط الأساسية، تعين عقوبة 5، 10، 15أو20 نقطة وفقا للمقياس التالي: (Heritage Company, 2019, p 465)

20: NTB_Sتستخدم على نطاق واسع عبر العديد من السلع والخدمات و/ أو تعمل على إعاقة قدر هام من التجارة العالمية.

15: NTB_Sواسعة الانتشار عبر العديد من السلع والخدمات و/ أو تعمل على إعاقة غالبية التجارة العالمية المحتملة.

10: NTB_Sتستخدم لحماية سلع وخدمات معينة وإعاقة بعض التجارة العالمية.

05:NTB_Sتكون غير شائعة، تحمي القليل من السلع والخدمات و/ أو يكون لها تأثير محدود للغاية على التجارة العالمية.

0: NTB_S لا تستخدم للحد من التجارة العالمية.

نحدد مدى الحواجز غير الجمركية في نظام السياسة التجارية لبلد ما باستخدام كلا المعلومات النوعية والكمية(Heritage Company, 2019, p 465) .

إن الحواجز غير الجمركية تعيق التجارة على نحو هام، كما أن عملية الجمركة مرهقة Heritage). Company, 2019, p 81)

3.1.3 مقياس الحصص التجارية المعدلة:

حسب (Tee et al., 2018, p 179). يعطى بالصيغة التالية:

$$1- [(X + M)_i/2\ GDP_i]x\ 100$$

2.3 قياس الحماية التجارية

1.2.3 معدل الحماية الفعلي لـــ Corden

حسب(Shafin, 2006, p 08–261). فإنERP يعطى بالصيغة التالية:

$$ERP = (VAD_d - VAD_w)/ VAD_w$$

حيث:

VAD_d: القيمة المضافة المحلية، VAD_w: القيمة المضافة العالمية، EPC: معامل الحماية الفعلي

$$EPC = VAD_d / VAD_w$$

ويتم حساب EPC إلى جانب ERP لإعطاء أفضل فهم إذا كانت الحماية على مستوى كل من الشركة والصناعة.

$DRC = VAD_S / VAD_w$ حيث VAD_S: هي القيمة المضافة بالأسعار الاعتبارية

في غياب الأسعار الاعتبارية لعوامل الإنتاج المحلية، تصبح DRC معادلة لـ EPC

ERP: معدل الحماية الفعلي.

2.2.3 معدل الحماية التجارية لـ kee:

يعرّف مؤشر تقييد التجارة لـ Anderson and Neary على أنه التعريفة الموحدة التي من شأنها عند استبدال الهيكل الحالي للتعريفات أن تحافظ على الرفاهية للوكيل التمثيلي. يبين kee et al., (2008) أنّه يمكن تحليل هذا المقياس على الشكل التالي: $TRI = (\bar{t}^2 + \sigma^2 + \rho)^{1/2}$

حيث: TRI: مؤشر تقييد التجارة

$= \sum_n s_n t_n \bar{t}$ $= \sum_n (t_n - \bar{t})^2 \sigma^2$

ρ : هو التباين المشترك بين مرونة الطلب على الواردات من المنتج n ومربع تعريفته الجمركية.

s_n : تمثل أوزان استيراد المنتج n و t_n : هي تعريفاتها الجمركية.

$\bar{t}$: المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية للمنتج n.

σ^2: التباين المرجح للتعريفات الجمركية للمنتج n.

الوكيل التمثيلي هنا هو المستهلك. (Carter, 2019, p 11–87)

هذه المعادلة تقوم على افتراضات منها وجود دولتين وسلعة نهائية واحدة.

3.2.3 معدل الحماية الفعلي باستخدام المعامل التقني للتجارة الحرة:

$ERP_j = (t_j - \sum a_{ij}^{lc} . t_i) / (1 - \sum a_{ij}^{lc})$ حيث: $= a_{ij}^{d} (1+t_j) / (1+t_i) a_{ij}^{lc}$

a_{ij}^{lc}: هو المعامل التقني للتجارة الحرة، يقيس المدخل i المشارك في الأسعار النهائية للصناعةj (كلاهما بالأسعار العالمية)

a_{ij}^{d} : هو المعامل التقني المشوه، يقيس المدخلi المشارك في الأسعار النهائية للصناعة jبالأسعار المحلية، t_j هي التعريفة الاسمية في الصناعة j، t_i هي التعريفة الاسمية للمدخلi

المعامل a_{ij}^{d} يؤخذ من جداول المدخلات والمخرجات، والتعريفات الجمركية تحسب من خلال المتوسط البسيط لكل التعريفات المفروضة على منتجات صناعة معينة (Jose, 2005, p 80).

4. الطريقة والأدوات

1.4 نموذج الدراسة

لدراسة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، حيث تمتاز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. وأهم مايميز هذا النموذج عن غيره من النماذج:

- يطبق فيها إذا كانت المتغيرات مستقرة في قيمتها أي متكاملة من الرتبة صفر I(0)أو متكاملة من الرتبة واحد I(1) أو من الرتبة نفسها، ويجب أن لا يكون أحد المتغيرات متكاملة من الرتبة الثانية أو أعلى.
- يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير.
- يأخذ عدد كاف من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة بيانات.
- يمكن هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلاله تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من المدى القصير و المدى الطويل في نفس المعادلة (تركية، 2019، ص 139–140).

يقدم نموذج الدراسة على الشكل التالي(BAN and MAFTEI, 2014, p16):

$$CA = f\ (TO, REER)$$

حيث:

CA: هو نسبة مئوية لرصيد الحساب الجاري من الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

CAB: هو رصيد الحساب الجاري بالمليار دينار جزائري بالأسعار الجارية

GDP: الإنتاج الداخلي الخام بالمليار دينار جزائري بالأسعار الجارية

TO: الانفتاح التجاري، وهو نسبة مئوية لمجموع قيم الصادرات والواردات من الإنتاج الداخلي بالأسعار الجارية.

$$TO = (X+M)/GDP$$

X وM: قيم كل من الصادرات والواردات بالمليار دينار جزائري بالأسعار الجارية

REER: هو سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري مقابل واحد دولار أمريكي، حيث 2010 هي سنة الأساس.

إن معادلة ARDL–ECM model تكتب على الشكل التالي(BAN and MAFTEI, 2014, p 17):

$$\Delta CA_t = \alpha_0 + \alpha_{1i} . \sum_{i=1}^{n_0} \Delta CA_{t-1} + \alpha_{2i} . \sum_{i=0}^{n_1} \Delta TO_{t-i} + \alpha_{3i} . \sum_{i=0}^{n_2} \Delta REER_{t-i}$$

$$+ B_1 . CA_{t-1} + B_2 TO_{t-1} + B_3 . REER_{t-1} + \varepsilon_t$$

لاختيار نموذج ARDL المفضل ينبغي تحديد فترات الإبطاء المثلى باستخدام معيار Akaike، وذلك بأخذ أقل قيمة لهذا المعيار (Nkoro and Kelvin, 2016, p 83) إن النموذج الذي تم اختياره على أساس معيار Akaike هو ARDL(1,0,2)

2.4 بيانات الدراسة

بيانات سعر الصرف الحقيقي الفعلي (REER) للدينار الجزائري مقابل كل الدولار الأمريكي أخذت من موقع البنك العالمي،بينما بيانات الصادرات(X)، الواردات (M)، الإنتاج الداخلي الخام (GDP) ورصيد الحساب الجاري(CAB) بالأسعار الجارية أخذت من موقع الديوان الوطني للإحصائيات من خلال Retrospective des Comptes Economiques de 1963 à 2018 وموقع بنك الجزائر من خلال ثلاث تقارير سنوية 2007، 2012 و 2017 للتطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر.

5. النتائج ومناقشتها

1.5 النتائج

الشكل 1: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

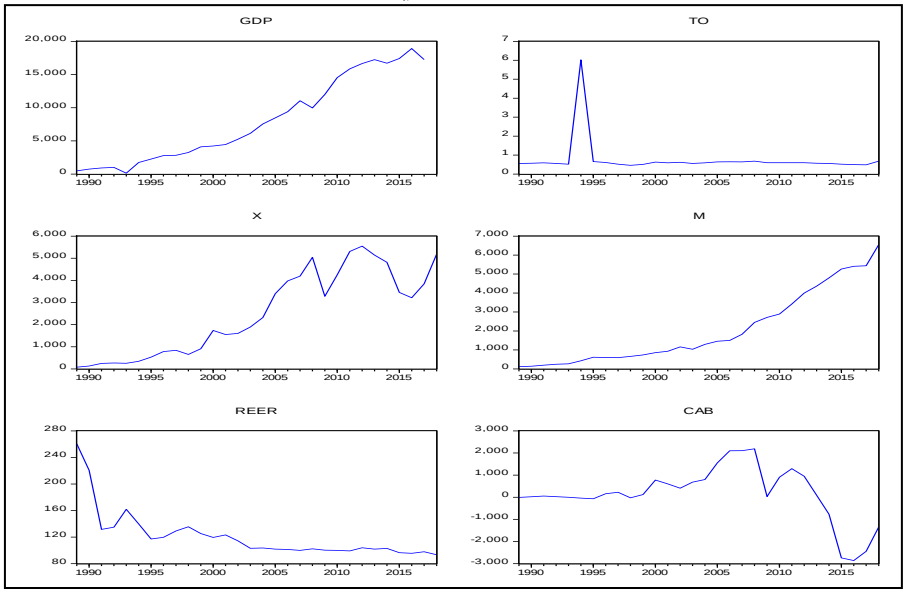

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من الشكل رقم 01 نلاحظ أن الانفتاح التجاري (TO) في الجزائر تراوح مابين 49%و 68% ماعدا سنتي 1994 و 1998، حيث سجل أدنى نسبة سنة 1998 قدرت بـ46%،وأعلى نسبة سجلت سنة 1994 بـ602%، بالمقابل عرف رصيد الحساب الجاري (CAB) تذبذبا بين رصيد سالب(عجز) و رصيد موجب

(فائض). بالنسبة للعجز فقد سجل خلال سنوات 1989، 1993، 1994، 1995، 1998 ومن2014إلى2018، حيث ارتفعت قيمته من أدنى قيمة 0.6–مليار دينار جزائري سنة 1993 إلى أعلى قيمة 2852.2–مليار دينار جزائري سنة 2016، لتعاود الانخفاض تدريجيا إلى2446.4–مليار دينار جزائري سنة 2017 و1343.8– مليار دينار جزائري سنة 2018، أما بالنسبة للفائض فقد سجل خلال باقي سنوات الدراسة حيث بلغت أدنى قيمة له 19.3مليار دينار جزائري سنة 1990وأعلى قيمة له 2190.8 مليار دينار جزائري سنة 2008. من خلال المقارنة بين TO و CABخلال سنتي 1994 و 2018 نلاحظ أنTO كان له أثر سلبي على CAB في الجزائر، فبالرغم من أنTO سجل أحسن أداء له سنة 1994بـ602%، وثاني أحسن أداء له سنة 2018 بـ68%، إلا أن CABسجل39.5– مليار دينار جزائري و1343.8– مليار دينار جزائري على التوالي.ويمكن تفسير ذلك من خلال المنحى التصاعدي لقيمة الواردات التي عرفت ارتفاعا مستمرا ماعدا سنوات 1996، 1997 و 2003التي سجلت تراجعا طفيفا، حيث انتقلت M من أدنى قيمة لها 121.1 مليار دينار جزائري سنة 1989إلى أعلى قيمة لها 6552 مليار دينار جزائري سنة 2018، وكذلك من خلال تذبذب وضعف قيمة الصادرات الجزائرية التي تعتمد في إيراداتها على المحروقات.بالرغم من أن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في بعض السنوات منها سنة 1994، حين قرر مجلس النقد والقرض في 1994/04/10 تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.17% لتحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة أبرزها إعادة تكوين احتياطي الصرف بتنويع الصادرات خارج المحرقات (عبابو، 2014، ص 146).إلا أن الصادرات ظلت رهينة أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

الجدول 2: اختبار Dickey–Fuller للسلسلة CA

		t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic		**−2.205892**	**0.0286**
Test critical values:	1% level	−2.647120	
	5% level	**−1.952910**	
	10% level	−1.610011	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول 3: اختبار Dickey–Fuller للسلسلة TO

		t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic		**−3.642897**	**0.0007**
Test critical values:	1% level	−2.647120	
	5% level	**−1.952910**	
	10% level	−1.610011	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم 04: اختبار Dickey–Fuller للسلسلة REER

		t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic		**–2.858586**	0.0059
Test critical values:	1% level	–2.647120	
	5% level	**–1.952910**	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول 5: اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى		القرار
	قيمة DF المحسوبة	قيمة DF الجدولية	
CA	–2.205892	–1.952910	مستقرة
TO	–3.642897	–1.952910	مستقرة
REER	–2.858586	–1.952910	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول 6: اختبار Bounds test

F–Bounds Test			
I(1)	I(0)	Signif.	Value
3.623	2.845	10%	4.629912
4.335	3.478	5%	
6.028	4.948	1%	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول 7: نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

Prob.	t–Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4472	–0.773996	0.000818	–0.000633	D(REER)
0.5913	–0.544883	0.000784	–0.000427	D(REER(–1))
0.0001	–4.587489	0.072928	–0.334556	CointEq(–1)*

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول 8: نتائج العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

Prob.	t–Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0493	–2.081261	0.083481	–0.173746	TO
0.9791	–0.026501	0.003082	–0.0000817	REER
0.6360	0.480012	0.336524	0.161536	C

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول 9: اختبار Breusch–Godfrey

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F–statistic	1.903953	Prob. F(2,20)	0.1750
Obs*R–squared	4.478402	Prob. Chi–Square(2)	0.1065

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول 10: اختبار White

Heteroskedasticity Test: White			
F–statistic	0.398999	Prob. F(5,22)	0.8442
Obs*R–squared	2.327977	Prob. Chi–Square(5)	0.8021
Scaled explained SS	1.253749	Prob. Chi–Square(5)	0.9396

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الشكل 2: اختبار التوزيع الطبيعي

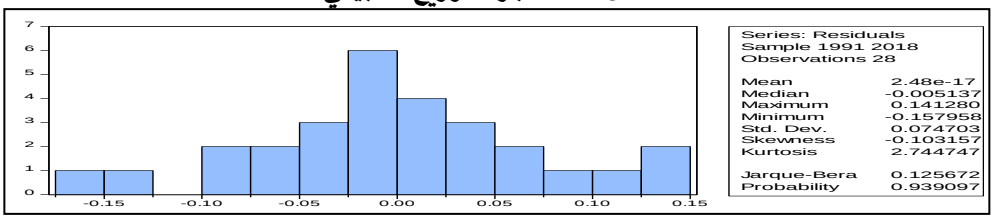

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الشكل 3: اختبار المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM test)

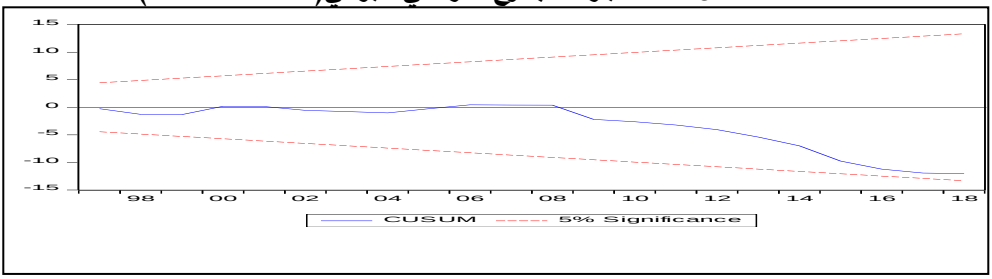

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الشكل 4: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of squares test)

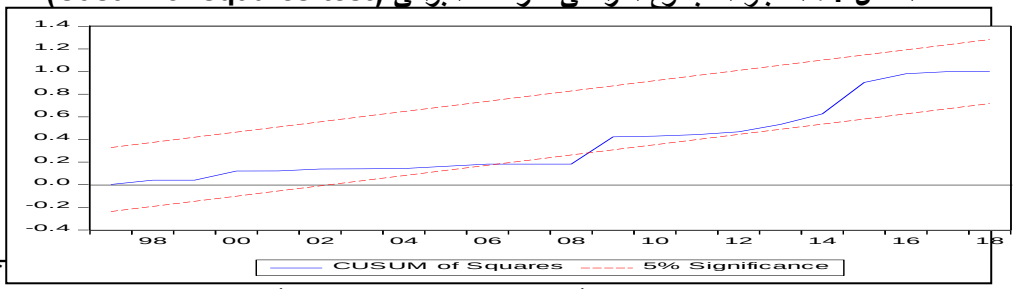

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

في العديد من المشاكل القياسية، وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية بالإضافة إلى معرفة نوع عدم الاستقرارية. وتعد اختبارات جذر الوحدة كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية، وهناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية وهي الاختبارات الكمية، اختبارات أكثر دقة في تحديد استقرارية السلسلة الزمنية، ومن أهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر الموسعADF، فليبس بيرونPP واختبار KPSS (مهيدي، 2019، ص 224).

– إذا كانت قيمة τ^* المحسوبة $< \tau$ الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي تكون السلسلة ساكنة أو مستقرة.

– إذا كانت قيمة τ^* المحسوبة $> \tau$ الجدولية نقبل فرضية العدم وبالتالي تكون السلسلة غير ساكنة أو غير مستقرة. ويجب أن نراعي هنا أننا نقارن القيم المطلقة بين τ^* وτ بغض النظر عن الإشارة (عطية، 2004، ص 658).

من خلال الجداول رقم 2، 3و4 نلاحظ أن السلاسل الزمنيةCA، TO و REER جميعها مستقرة في قيمتها أي متكاملة من الرتبة صفر I(0) لأن قيم ADF الإحصائية أكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%. وهو ما يوضحه الجدول التجميعي رقم 5.

2.2.5 اختبار الحدود لنموذج (ARDL Bounds test)

يهدف اختبار الحدود bounds test إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من من خلال اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات.

إذا كانت قيمة إحصائيةFأكبر من الحد الأعلى لمستوى المعنوية يتم رفض فرضية العدم. (تركية، 2019، ص 158). من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن قيمة إحصائية F هي 4.629912 أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% للحد الأعلى4.335. هذا ما يثبت وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات محل الدراسة.

3.2.5 نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ مايلي:

– معامل حد تصحيح الخطأ معنوي وقيمته سالبة 0.334556– وهذا ما يؤكد دقة العلاقة طويلة الأجل ووجود آلية تصحيح الخطأ بالنموذج، حيث أن سرعة النموذج للانتقال من الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل هي 33.45% .

–سعر الصرف الحقيقي الفعلي له أثر سلبي ضعيف وغير معنوي على نسبة رصيد الحساب الجاري من الإنتاج الداخلي الخام الاسمي، حيث أن ارتفاع REER بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض CA بـــ0.000633% في الفترة الحالية و 0.000427% في الفترة t–1. إن نجاح سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري تكون من خلال التخفيض في قيمته الحقيقية وليس الاسمية، وهي تتوقف كذلك على حصة الواردات في الاقتصاد الوطني، فكلما ارتفعت حصة الواردات كلما كانت عملية التخفيض أكثر ضررا على الاقتصاد (Nishino,2002, p128). وهذا ما يلاحظ من خلال المنحى التصاعدي للواردات الجزائرية.

– لا يوجد أي تأثير للانفتاح التجاري على رصيد الحساب الجاري خلال الفترة الحالية، حيث أن الفترة الحالية هي فترة إبطاء المتغير المستقل TO والتي قدرت سابقا بـــ0، ويمكن تفسير ذلك بعدم استقرار مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال التعديلات والتغييرات المفاجئة في قوانين الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب وبالتالي ضعف قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ مايلي: إن المعادلة طويلة الأجل تأخذ الشكل التالي:

CA = 0.161536 – 0.0000817 REER – 0.173746 TO

الانفتاح التجاري له أثر سلبي هام ومعنوي على نسبة رصيد الحساب الجاري من الإنتاج الداخلي الخام الاسمي، حيث أن ارتفاعTO بـــ1% يؤدي إلى انخفاض CA بـــ0.17%، مما يعني انخفاض رصيد الحساب الجاري CAB بقيمة تعادل 0.001 من الإنتاج الداخلي الخام الاسمي وهي قيمة هامة، ويمكن تفسير ذلك من خلال المنحى التصاعدي لقيمة الواردات الجزائرية وضعف وتذبذب قيمة الصادرات الجزائرية التي تفتقر إلى التنويع باعتبار أن معظم قيمة الصادرات عبارة عن محروقات مما يعكس فشل سياسة إحلال الواردات المنتهجة من طرف الجزائر. وهذا ما ينفي صحة فرضية البحث بأن هناك علاقة ايجابية بين درجة الحرية التجارية وأداء الحساب الجاري.

– سعر الصرف الحقيقي الفعلي له أثر سلبي ضعيف جدا وغير معنوي على نسبة رصيد الحساب الجاري من الإنتاج الداخلي الخام الاسمي، حيث أن ارتفاع REER بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض CA بـــ0.0000817%. ويمكن تفسير ذلك كما يلي: إن عملية التخفيض في قيمة العملة هي عملية مؤقتة (قصيرة الأجل) (بلبيوض، 2017، ص 24)، كما أن شرط مارشال– ليرنر (مرونة الصادرات + مرونة الواردات > 1) يكون صحيحا فقط إذا ما كان عجز الميزان التجاري طفيفا، وهي الحالة التي تكون فيها الصادرات مساوية تقريبا لقيمة الواردات ، وعندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الصادرات كبيرة جدا

، وهو شرط يصعب توفره خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية مثل الجزائر حيث يكون العرض المحلي لهذه الدول غير مرن نتيجة لضعف بنيتها الاقتصادية وهو ما يعني عدم قدرة جهازها الإنتاجي للتكيف مع التغير في الأسعار لزيادة إنتاج سلع التصدير أو زيادة إنتاج السلع التي تحل محل الواردات (عبابو، 2014، ص 183).

4.2.5 اختبار جودة النموذج

1.4.2.5اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لـBreusch–godfrey:

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج (LM)، فإذا كان LM اكبر من $\chi^2(p)$ (القيمة الحرجة لتوزيعχ^2 بنسبة معنوية α) فاننا نرفض فرضية استقلالية الأخطاء. (شيخي، 2011، ص 100). من خلال الجدول رقم 09 نجد $LM< \chi^2(2)$ أي $4.478402 < 5.991$، حيث 5.991 هي القيمة الحرجة لتوزيعχ^2 عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 2، مما يثبت عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2.4.2.5اختبار تجانس تباين الأخطاء لــWhite:

إذا كان احتمال إحصائية white أكبر من 0.05 معناه تجانس تباين الأخطاء Hui et al., 2019, p (1677).

من خلال الجدول رقم10 نجد أن:$prob = 0.8021 > 0.05$، وبالتالي تجانس تباين الأخطاء.

3.4.2.5اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

سنعتمد على اختبار Jarque Bera والذي يسمح باختبار الفرضية التالية:

H_0: الخطا العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.H_1: الخطا العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي

نقارن قيمة JB مع إحصائية$\chi^2(p)$، فاذا كانت $JB< \chi^2(p)$لنقبل H_0 ونرفض H_1 وبالتالي الاخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي (حيمور، 2018، ص 147–148). من خلال الشكل رقم 02 نجد أن $0.125672<5.991$ ومنه الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

5.2.5 اختبار استقرار النموذج

استخدمنا اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum test) وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of squares)لنتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، ويتحقق هذا إذا وقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% (تركية، 2019، ص 159). من خلال الشكل رقم 03 نجد أن الشكل البياني للمجموع التراكمي للبواقي يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ومن خلال الشكل رقم 04 نجد أن الشكل البياني للمجموع التراكمي لمربعات البواقي يقع داخل الحدود

الحرجة عند مستوى معنوية 5% باستثناء تسجيل بعض الانحراف سنتي 2007 و2008. وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند درجة معنوية 5%.

من خلال نتائج اختبار جودة النموذج واختبار استقرار النموذج نستنتج أن النموذج القياسي المستخدم صالح للدراسة الاقتصادية.

6. خاتمة

تهدف سياسات تحرير التجارة الخارجية إلى الحد من الحواجز والقيود التجارية التي تعوق التدفق الحر للسلع والخدمات بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة في الأسواق الدولية، زيادة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال الأجنبية، تشجيع الصادرات وتنويعها. لكن على النقيض من ذلك من الممكن أن تلحق الضرر باقتصاد وطني غير قادر على المنافسة مع الشركات الأجنبية كالاقتصاد الجزائري.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

– في الجزائر هناك تأثير سلبي هام ومعنوي في المدى الطويل لدرجة الحرية التجارية على أداء الحساب الجاري، فكلما زادت درجة الحرية التجارية أدى ذلك إلى انخفاض في رصيد الحساب الجاري وهذا ما ينفي تحقق الفرضية الأساسية، حيث أن ارتفاع TO بـ1% يؤدي إلى انخفاض CA بـ0.17%، مما يعني انخفاض رصيد الحساب الجاري بقيمة تعادل 0.0017 من الإنتاج الداخلي الخام الاسمي وهي قيمة هامة، وذلك راجع الى المنحى التصاعدي لقيمة الواردات الجزائرية وضعف وتذبذب قيمة الصادرات الجزائرية التي تفتقر إلى التنويع باعتبار أن معظم قيمة الصادرات عبارة عن محروقات مما يعكس فشل سياسة إحلال الواردات المنتهجة من طرف الجزائر.

– لا يوجد أي تأثير للانفتاح التجاري على رصيد الحساب الجاري في المدى القصير، وذلك راجع لضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر نتيجة عدم استقرار مناخ الاستثمار. وهو ما ينفي تحقق الفرضية الأساسية للبحث.

– سعر الصرف الحقيقي الفعلي له أثر سلبي ضعيف وغير معنوي على نسبة رصيد الحساب الجاري من الإنتاج الداخلي الخام الاسمي وذلك في كل من المدى القصير والمدى الطويل، حيث إن سياسة تخفيض قيمة العملة هي عملية مؤقتة (على المدى القصير) وتكون في حدود معينة.

– رغم الفوائض المالية التي حققها رصيد الحساب الجاري من سنة 1999 إلى 2013، إلا أن الحكومة الجزائرية لم تحسن استغلالها في مشاريع واستثمارات ناجحة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهذا ما يؤكده العجز المستمر لرصيد الحساب الجاري من سنة 2014 حتى 2018.

– الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ضعيف وهش رهين تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية وهو ما يفسر تذبذب وضعف قيمة الصادرات.

– رغم التحفيزات الجمركية، والإعفاءات الضريبية على المدخلات الأساسية لبعض الصناعات، قصد رفع نسبة الإدماج المحلي وخلق صناعة محلية حقيقية إلا أن قيمة الواردات عرفت منحى تصاعدي.

–إن تحسن مؤشر الحرية التجارية في الجزائر ليس العامل الوحيد لجلب الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في تنويع الصادرات، بل هناك عدة مؤشرات أبرزها مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تصدره سنويا مؤسسة Heritage Foundationوهو مؤشر مركب يضم عدة مؤشرات فرعية من بينها مؤشر الحرية التجارية.

– إن تخفيض قيمة الدينار الجزائري حسب أسلوب المرونات، لم تكن له آثارا ايجابية على قيمة الصادرات. إن شرط مارشال– ليرنر يكون صحيحا فقط إذا ما كان عجز الميزان التجاري طفيفا، وهي الحالة التي تكون فيها الصادرات مساوية تقريبا لقيمة الواردات، وعندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الصادرات كبيرة جدا، وهو شرط يصعب توفره خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية مثل الجزائر حيث يكون العرض المحلي لهذه الدول غير مرن نتيجة لضعف بنيتها الاقتصادية

– إن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري التي انتهجت من طرف البنك المركزي كانت على مستوى قيمته الاسمية، في حين أن نجاح سياسة تخفيض العملة لتشجيع الصادرات تتطلب أن يكون التخفيض في قيمته الحقيقية.

– إن تخفيض قيمة الدينار الجزائري تعكس التدخل المستمر من قبل السلطات الحكومية في إدارة السياسة النقدية، مما يعكس عدم استقلالية البنك المركزي الذي يعد شرطا أساسيا لنجاح السياسة النقدية.

وبناءا على النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

– ضمان استقلالية البنك المركزي عن السلطة التنفيذية.

– تخفيض معدلات الضرائب خاصة الضريبة على أرباح الشركات، وتبسيط الإجراءات الجمركية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– استحداث وزارة للتخطيط وللاستشراف تضم نخبة من الكفاءات العلمية في مختلف التخصصات تقوم بوضع المخططات التنموية وتحليل الآثار المتوقعة لأي قرار قبل المصادقة عليه وتنفيذه.

– تفعيل بورصة الجزائر، وإصلاح المنظومة البنكية خاصة العمومية منها، حتى تساهم في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية.

– تنويع الصادرات من خلال التركيز على التجارة الخارجية مع الدول الإفريقية، وذلك بالترويج للمنتوج الوطني إضافة إلى فتح فروع للبنوك الوطنية في الدول الإفريقية لتسهيل المبادلات التجارية.

– التركيز على المؤسسات الناشئة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل انطلاقة اقتصادية حقيقية.

– ضرورة مراجعة بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، خاصة في الجانب المتعلق بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، الذي أثر بشكل هام وسلبي على الخزينة العمومية، إضافة إلى الإضرار بالصناعة المحلية.

7.قائمة المراجع

1. مصراوي منيرة. (2017). تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية ولوجستيك، جامعة مستغانم، 26.
2. عبابو الطيب. (2014). سياسات تحرير التجارة الخارجية وإدارة الصرف في دول التحول الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية فرع تجارة ومناجمنت دولي، جامعة مستغانم، 146-183.
3. مهيدي حسنية. (2019). دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة مستغانم،224.
4. عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2004). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة، 658.
5. بغداد تركية. (2019). اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأجور في القطاع الاقتصادي الجزائري دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة مستغانم، 139-159.
6. بلبيوض خديجة. (2017). اثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري، دراسة قياسية 1990-2014، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة مستغانم، 24.
7. محمد شيخي. (2011). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، 100.
8. حيمور مصطفى. (2018). دراسة تحليلية وقياسية لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2000-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة مستغانم، 147-148.
9. Irina-Marilena BAN, Ana-Simona MAFTEI. (2014). Determinants of Current Account Balance in Romania. Review of Economic Studies and Research Virgil Madgearu, (no. 2), 16,17.
10. Muhammad Sofjan. (2017). The effect of Liberalization on Export-import in Indonesia. International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 7(Issue2), 7.
11. Philip Ifeakachukwu Nwosa. (2018). Trade Policy and Export Diversification in Nigeria: An ARDL Approach. Euro Economica, Issue 1(37).
12. Huang Jingbo.(1998). Foreign Trade Policy Reform in China, a thesis for the award of PH.D degree in Economics. School of Oriental and African Studies, University of London, 10,13.Consulted on 23/06/2020, accessible at: https:// media.proquest.com/media/pq/classic/doc.
13. Emeka C.lloh.(2018). Between Trade and Development : An Analysis of The Impacts of International Trade Policies on Africa's Development, African Renaissance. Nigeria, vol15 (No.3), 68-70. Consulted on 24/06/2020, accessible at https://media.proquest.com/media/hms/PFT.
14. Gunay Ozcan, Muhsin Kar.(2016). Does Foreign Trade Liberalization Reduce Poverty in Turkey?. Journal of Economic and Social Development, vol3(No1), 157.Consulted on 24/06/2020, accessible at https:// media.proquest./media/pq/classic/doc.
15. Elizabeth Thompson Ray, B.A., M.S.W. (2006). The Effects of Trade Liberalization Policies on Human Development in Selected Least Developed Countries, a Dissertation for the degree of Doctor of Philosophy,University of North Texas, 1-10.Consulted on 23/06/2020, accessible at https://media. proquest.com/media/pq/classic/doc.
16. Gul Sosay, M.A.(1999). External Pressures, Domestic Choices: A Comparative Analysis of Trade Liberalization in Spain and Turkey, a Dissertation for the degree of Doctor of Philosophy in the Graduate School of the Ohio State University, 98,99. Consulted on 23/06/2020, accessible at http://media.proquest. com/media/pq/classic/doc.

17. Ming-Kun Lin.(1998). The Impact of Trade Liberalization in Taiwan's Auto Market,a Dissertation of the degree of Doctor of Philosophy in the Graduate Faculty of Economics, Claremont, California, 2,3.Consulted on 23/06/2020, accessible at https:// media.proquest.com/media/pq/classic/doc.
18. Tee Heng Guan et al.,(2018). Composite Trade Shares Measurement for Trade Openness on Inflation Among Selected Developing Countries. International Journal of Economics and Management 178,179 Consulted on 21/11/2020, accessible at https://www.researchgate.net/profile/Lee_Chin11.
19. The Heritage Foundation and the Wall Street Journal.(2014). Index of Economic Freedom, 477. Consulted on 11/11/2020, accessible at https://www.heritage.org/index/pdf/2014/ book/index_2014.
20. The Heritage Foundation.(2019) Index of Economic Freedom : 25TH Anniversary Edition, Washington, United States of America,. 81-465.Consulted on 17/11/2020, accessible at https://www.heritage.org/index/pdf/2019.
21. Shafin Hasan Ali.(2006). Trade Liberalization in Bangladesh An International Political Economy Perspective, a Dissertation for the degree of doctor of philosophy in the Graduate Faculty Of Economics, Claremont, California, 8-261.Consulted on 23/06/2020, accessible at https://media. proquest.com/media/pq/classic/doc
22. Carter Mix.(2019). Essays On The Macroeconomic Effects Of International Trade Policy, a Dissertation for the degree Doctor of Philosophy, University of Rochester, New York, 11-87. Consulted on 23/06/ 2020,accessible at https://media.proquest.com/media/hms/PFT.
23. Jose Luiz Rossi Junior.(2005). The Role of Exchange Rate Regime and Trade Liberalization in Corporate Behavior, a Dessertation for the degree of Doctor of Philosophy, Yale University, 80. Consulted on 23/06/2020, accessible at https://media.proquest.com/media/pq/classic/doc.
24. Hui et al.,(2019). The Factors Influencing the Employment of Producer Services—From the Perspectives of Demand and Supply, American Journal of Industrial and Business Management, 1677 consulted on 23/06/2020 accessible at https://www.researchgate.net/publication/335206312.
25. Rapport annuel.(2007). Evolution Economique et Monetaire en Algerie. Consulted on 20/11/2020, accessible at www.bank-of- algeria.dz.
26. Rapport annuel.(2012). Evolution Economique et Monetaire en Algerie. Consulted on 20/11/2020, accessible at www.bank-of- algeria.dz.
27. Rapport annuel. (2017). Evolution Economique et Monetaire en Algerie. Consulted on 20/11/2020, accessible at www.bank-of- algeria.dz.
28. Retrospective des Comptes Economiques de (1963 à 2018). Consulted on 20/11/2020, accessible at www.ons.dz
29. https://data.worldbank.org.Consulted on 20/11/2020.
30. Emeka Nkoro and Aham Kelvin Uko.(2016). Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation. Journal of Statistical and Econometric Methods, vol5 (no4), 83 accessible at: https://www.scienpress.com/ Upload/JSEM/ Vol %205_4_3.pdf.
31. Tomoharu Nishino.(2002). Commerce and Conflict: Reexamining Commercial Liberalism, A Dissertation For the degree of Doctor of Philosophy, Department of Politics, Princeton University, 128. accessible at :https://media.proquest.com/media/pq/classic/doc/726128291.